



## البيان المشترك

## لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات عن برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015

### مايو 2013، جنيف

يتقدم الأعضاء الـ 30 في فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بهذا البيان المشترك إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفريق عمل الأمم المتحدة وذلك انطلاقاً من مهمة الفريق التي تنص على تعزيز اتساق السياسات وتنسيق البرامج في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن تقديم الإرشاد بشأن القضايا الشاملة المتصلة بمجتمعات المعرفة عموماً، وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً، وذلك دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويُعدّ هذا البيان إسهاماً جماعياً في الحوار حول برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015، وهو جهد مشترك ناتج عن تسخير خبرات الهيئات المعنية وتجاربها في دعم النقاش بشأن الأولويات لما بعد العام 2015، وتحقيق الالتزام الموحد بمجتمع الأمم المتحدة المستعد لمواجهة تحديات التنمية في القرن الـ 21.

1. عندما وُضعت الأهداف الإنمائية للألفية في العام 2000، كان المجتمع الدولي في مرحلة أولية في معرض فهم إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز ودفع برامج التنمية وأولوياتها. يدعو أحد الأهداف الفرعية الواردة في إطار الهدف (8) إلى إتاحة منافع التكنولوجيات عموماً، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خصوصاً للجميع. ويبدو أن تحقيق الغاية (18) بات ممكناً بحلول العام 2015 في المواضيع المتعلقة بالنفاذ إلى خدمات الهاتف النقال، وذلك قبل عامين من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لم تُدرَك الإمكانات الكامنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدراكاً تاماً وبشكل كافٍ كركائز أساسية للتنمية الشاملة، كما لم تُستخر هذه الإمكانيات وتُربط بتحقيق جميع الغايات الأخرى للأهداف الإنمائية الألفية.

2. اتفق المجتمع الدولي في عامي 2003 و2005، وضمن مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)، على مجموعة من الالتزامات التي تعترف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمعامل ممكنة للتنمية. وطرح قادة العالم، الذين يمثلون الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع التقني، إطاراً استراتيجياً لتسخير هذه التكنولوجيات واستخدامها، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة من القطاعات المتعدّدة. يحدّد هذا الإطار إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على تعزيز النفاذ إلى التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة، والحصول على المعلومات والتمويل والمعرفة، وخاصة للفئات الضعيفة من السكان، وكذلك يعزّز هذا الإطار دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية البيئة، وفي التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية، وضمان الاستخدام للموارد الطبيعية، والإنتاج الغذائي المستدام، وتمكين المرأة. ويتوافق ذلك مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بشكل عام، ومع حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بشكل خاص، وذلك كما ورد في كل من مبادئ ريو وبرنامج عمل القرن 21. وفي هذا السياق، من المهم ملاحظة أن أحد الأهداف الحالية للأمم المتحدة في برنامجها حول التنمية المستدامة لما بعد العام 2015، يعالج عنصراً رئيسياً من عناصر مجتمع المعلومات. ولقد سعى فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في العام 2006 إلى التأكيد من اتساق تنفيذ هذه الالتزامات عبر منظومة الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

3. تغيّر مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيّراً كبيراً منذ ثلاثة عشر عاماً، أي منذ انعقاد مؤتمر القمة الألفية للأمم المتحدة، وبعد عشر سنوات من عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في العام 2003. لقد زاد الابتكار السريع، وانتشار التكنولوجيات النّقالة، والنفاذ المعزّز إلى الشبكة (الإنترنت)، مجموعة الفرص التي تقدّمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية الشاملة. وكما يتضح من المراجعة الشاملة الجارية لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فقد أنتج التعاون الدولي وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا خلال العقد الماضي، ثروة من المعرفة والتجارب والخبرات والموارد القيّمة الواجب تسخيرها تسخيراً كاملاً من قبل منظومة الأمم المتحدة عند تحديد برنامج عمل التنمية الجديد للعقود القادمة. إذ نعرف اليوم ما يلي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- 1.3 توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منصّة لتحقيق تكامل أفضل وتسريع تقديم الخدمات على جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.
- 2.3 تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً، والشابكة (الإنترنت) خصوصاً، دوراً مهماً في ضمان التنمية المبنية على الحقوق، ولا سيما في تمكين الممارسة الأوسع لحرية التعبير وحرية الصحافة، والتي بدورها تُعدّ وسيلة بالغة الأهمية لمكافحة الفساد وضمان المساواة بين الجنسين وتعميق المساءلة وتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة.
- 3.3 أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة محرّكات أساسية وأدوات ضرورية لإيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات العامة الأساسية، ولتحسين فرص الحصول على المعرفة والتعليم، وتمكين المرأة وتعزيز الشفافية وإعطاء السكان المهتمّين صوتاً في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتنا تأثيراً مباشراً.
- 4.3 تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً تحويلياً في الحوكمة والتنمية المؤسسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى الصعيد المحلي، والتي تُعدّ ضرورية للتنمية المستدامة.
- 5.3 يمكن للتعاون الإقليمي، من خلال تبادل الممارسات المثلى والسياسات والخبرة تسهيل اعتماد حلول مفيدة لكافة الأطراف المعنية ولاسيما عند تطبيقها في سياق إقليمي معين.
- 6.3 يمكن للقوة التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيز الفعالية التقنية لأعمال التنمية إلى حد بعيد، بالإضافة إلى تعزيز طريقة تعريف الأهداف المشتركة وتحييدها ومتابعتها وتحقيقها.
- 7.3 من المهم معرفة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تضمن لوحدها تحقيق أهداف التنمية. إذ تُعدّ السياسات الاستراتيجية والقدرات البشرية وإدارة المعرفة المناسبة وتطوير المحتوى ذات الصلة واستثمار البنية الأساسية والبيئة التمكينية، عوامل حاسمة لضمان تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة تسخيراً كاملاً من قبل الجميع والمصلحة للجميع.

8.3 سيظل النفاذ بكلفة مناسبة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة لتحويل حياة الأفراد، إذ أن هذه التكنولوجيا تمكّن الأفراد من دعم أنفسهم ودعم مجتمعاتهم المحلية وبيئتهم الاجتماعية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الحارز حتى الآن، ما تزال الفوارق في النفاذ إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / البنية الأساسية والتعليم والتقدم التكنولوجي ونظم الابتكار واسعة داخل الدول وفيما بين الدول. وتبقى التهديدات قائمة وكذلك المخاطر الجوهرية والفجوة المعرفية والرقمية ونوع الجنس. وينبغي معالجة هذه الفوارق بفاعلية، مع الأخذ بالحسبان للحواجز غير التكنولوجية ذات الصلة، بغية تحقيق مجتمع معلومات شامل مركزه الإنسان.

4. ولذلك يقترح فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ما يلي:
  - 1.4 الإدراك الكامل لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمعامل تمكينية للتنمية، واعتبارها مكونات حاسمة في إيجاد حلول لإحداث التنمية المتكررة، ضمن برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015. مع الأخذ بالحسبان لأهمية المحتوى والمهارات والبيئة التمكينية، ينبغي الاعتراف الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الشابكة (الإنترنت) ذات الحزمة العريضة وتكنولوجيا الهواتف النقال، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة، كأدوات يمكنها المساعدة في تمكين الأفراد، وتحقيق ممارسة أوسع لحقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير، وتعزيز النفاذ إلى المعلومات وإتاحة فرص العمل، وتوسيع النفاذ إلى التعلم والتعليم وتوفير الخدمات الأساسية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع غيرها من أصحاب المصلحة، أن تسعى إلى الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات التنمية في القرن الـ 21 وإلى الاعتراف بها كمعامل مساعدة مشتركة لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.
  - 2.4 أن يُبرَز برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015 آخر الدروس المستفادة من العقد الماضي في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. يحدّد فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على البناء على ما تم تعلّمه من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ إقرار الأهداف الإنمائية للألفية في العام 2000، وخاصةً الاعتراف بأن القمة 2003/2005 قد حفزت على نحو ملحوظ التعاون الدولي، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمعامل تمكينية للتنمية.
  - 3.4 تعزيز التفاعل بين برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015 وإجراءات مراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات +10 لتحقيق التداؤب. إذ أن هذا التفاعل مهماً للتأكد من أن الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة متناسقة ومتراصة ومتناسكة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر المستدام.
  5. يقف فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على أهبة الاستعداد للمساعدة في تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه. ويقدم فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات – مع أعضائه الـ 30 قاعدة قيّمة من الموارد والمعرفة التي جرى تطويرها في العقد الماضي بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بغية التركيز على الأدوات والأساليب المتكررة لمعالجة التحديات الإنمائية المتعددة. يمكن أن تساعد هذه القاعدة من الموارد والمعرفة على إعداد برنامج التنمية لما بعد العام 2015. ويمكن لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة ولاسيما في المجالات التالية:
    - 1.5 العمل الاستشاري لدى الهيئات المكلفة والراعية لإجراءات ما بعد العام 2015، بما في ذلك توفير الخبرة الفنية في دعم فريق العمل المفتوح، عند البدء بصياغة مقترحات لرفعها إلى الجمعية العمومية.
    - 2.5 توفير الخبراء للدول الأعضاء من خلال الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، ولاسيما عند إبراز الدروس المستفادة في السنوات الـ 10 بعد انعقاد القمة.
    - 3.5 المشاركة الاستشارية مع جميع الفرق ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة على المستوى الإقليمي وفي إطار فريق الأمم المتحدة الإنمائي، لتسهيل التكامل الفعال لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنموية والمبتكرة مع الأطر الخاصة بها.
  6. يلتزم فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، بما يتوافق مع مهمته، بدعم المجتمع الدولي في تأطير برنامج التنمية لما بعد العام 2015 وفي المساعدة على تقديم مجموعة جديدة من الأهداف من خلال ضمان الاتساق بين السياسات والبرامج، وتوفير الإرشاد بشأن الدور المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

#### أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات\*، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة للمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية\*، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية\*، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي\*، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة\*\*، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الملكية الفكرية العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

\* الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هم نواب رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات.

\*\* اليونسكو هو رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات 2013.

#### خلفية عن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

يُعدّ فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بمثابة آلية مشتركة بين الهيئات، ويهدف إلى تنسيق المسائل الموضوعية والسياسات التي تواجه تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمدهته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهذا ما يسهم في تحسين اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة بناءً على طلب مؤتمر القمة العالمي لعام 2005. ومن ثمّ، يضمن فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة للاهتمام الدولي المنوط بالعلوم والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، كما تُبرزه نتائج القمة العالمية لعام 2005.

في أعقاب توصيات الاجتماع التاسع لفريق عمل الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات والذي عُقد في اليونسكو – باريس في إطار المراجعة الأولى لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات +10 في شباط 2013، وافق فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على تقديم بيان مشترك لضمان التوثّق من تشميل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات بشكل بارز في برنامج عمل التنمية لما بعد العام 2015. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات على العنوان التالي: [www.ungis.org](http://www.ungis.org) أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: [contact@ungis.org](mailto:contact@ungis.org).

تمت الترجمة للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت

<sup>1</sup> ملاحظات قرار الجمعية العامة رقم 60/1: الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام 2005 ومبدأ التنفيذ المتكامل والمنسق ومتابعة نتائج أهم مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما، ودعم تحقيق اتساق أقوى للأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون الدولي الذي أُثير على وجه التحديد، وشدد على قضايا العلوم والتكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، فضلاً عن بناء مجتمع معلومات شامل، وتنفيذ نتائج القمة العالمية في التصدي للتحديات الجديدة والمساعدة في سد الفجوة الرقمية من خلال تعزيز الفرص الرقمية للجميع.